نموذج مقترح لقياس أثر حجم الإنفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي للدول

بالتطبيق على دول عربية مختارة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) *

دينا أحمد عمر

مدرس ، المعهد التقني- نينوى، الموصل

المستخلص

إن الإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري له عائد إيجابي ملموس ليس على الدخل الفردي فحسب، بل على الدخل القومي أيضاً وليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي بصفة عامة.

ولاشك في أن الولوج إلى عصر المعرفة، بما تضمنه من تكنولوجيات متطورة وتغيرات متسارعة وتحديات متنامية وفرص واسعة،قد ضاعفت من أهمية التعليم بعدّه المحدد الرئيس للالحاق بالركب العالمي للتنمية.

تشير الدراسات للفترة (١٩٥٠-١٩٧٠) من القرن الماضي على أهمية الإنفاق لتنمية قطاع التعليم، ويظهر ذلك باستخدام طرق وأساليب لقياس العائد من الإنفاق على التعليم وأثره كونه يرتبط بإعداد الموارد البشرية المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

يركز البحث على استخدام أسلوب قياسي (طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية) بالتطبيق على خمس دول عربية مختارة (الجزائر، اليمن، المملكة العربية السعودية، مصر، عمان) وهي الدول التي توافرت عنها البيانات وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) بهدف تحليل دور الدولة وقياسه بما تقدمه من نفقات مالية بتطوير قطاع التعليم والمردود الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي.

(*) تم استلام البحث في ٢٠١٣/٣/٣١ وحصل على قبول النشر في ٢٠١٣/٦/٦.

A proposal Model for measuring the Effect of Spending Size in education Sector on the Economic growth of Countries

Applied to a sample of Arab Countries (from 1990 to 2009)

Dina A.Omar
Lect., Technical Institution- Nenva, Mosul

Abstract

The spending on education is an investment of human capital which has atangible positive revenue not only on the individual income but on the national income also, and not on the economic level only, but on social, political and developmental level generally.

There is no a doubt that entering to the Knowledge era, including sophisticated technologies and quick changes growing challenges and wide opportunities has multiplied the importance of education considering it the main limitation to keep up with international developments.

The studies for period (1950-1970) from the last century refer on importance expenditure to developing education sector, and this appear by using methods and manners to measure on education and its effect, to be connect by rehabilitation human resources preparation to achieve economic development.

The research concentrate on using measurement manner (Ordinary least Squire) in implementation on sample of five Arabic Countries (Algiria,Ymen, Kig Sudia Arabia, Egypt and Oman) for period (1990-2009)With the aim of analysis and measure role of the state with the offering of financial expenses with developing education sector and economic returns to achieve economic development.

المقدمة:

تعدّ دراسة أثر مساهمة قطاع التعليم في النمو الاقتصادي للدولة على جانب كبير من الأهمية، إذ يرتبط مستوى التعليم ونموه ارتباطاً وثيقاً بالدخل، إذ إن نشر التعليم في فروعه من خلال التوسع في مراحل قطاع التعليم يعني ضرورة توفير الأموال (النفقات الضرورية) ويعدّ الدخل مصدرها.

ويتحقق الأثر المباشر لقطاع التعليم في النمو الاقتصادي للدول من خلال تحسين المهارات والقدرات المعرفية والإبداعية الإنتاجية للعاملين في قطاع التعليم، وظهر ذلك في نتائج الدراسات المقدمة من قبل شولتز Schultz سنة ١٩٦١ ودينسون Denison سنة ١٩٦٢ وغيرها من الدراسات. ولا يوجد خلاف بين الاقتصاديين عن وجود دور مباشر لقطاع التعليم في النمو الاقتصادي للدول.

ونظراً لأهمية تعليم الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية للدول، فذلك يستلزم تخصيص الموارد المالية لقطاع التعليم من قبل الدولة، تم قياس أثر حجم هذه التخصيصات لقطاع التعليم في النمو الاقتصادي للدول ومنها الدول العربية.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من توجيه حجم الإنفاق الحكومي لأغراض ومجالات أخرى ولا يقتصر على التعليم فقط.

هدف البحث:

تقديم نموذج يقترح قياس أثر حجم الإنفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي بالتطبيق على عينة لدول عربية مختارة للفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٩.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها وجود أثر موجب ومعنوي لحجم الإنفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي للدول.

منهجية البحث:

سعياً لاختبار فرضية البحث فقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستعمال التحليل الوصفي والكمي على وفق المنهج التجريبي للمدة ١٩٩٠– ٢٠٠٩ لخمس دول عربية مختارة (الجزائر، اليمن، المملكة العربية السعودية، مصر، عمان) وهي الدول التي توافرت عنها البيانات وباستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تبحث في موضوع مهم جداً يتمثل:

١- في حقيقة أن الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم والتدريب له مساهمته المباشرة في زيادة الدخل القومي (المحلي) للدول وفي كفاءة الموارد البشرية وإنتاجيها وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- في التركيز على جانب مهم من حياتنا وهو التعليم بأنواعه كافة لما له من أهمية بالغة سواء على المستوى الفردي أو الكلي للمجتمع نظراً لما حققته العديد من البلدان من نمو كبير في مستوى الدخل الناتج عن ارتفاع مستوى التعليم لدرجة أن بعض البلدان أصبحت تصدر كوادر بشرية مؤهلة أو لها مهارات حرفية في معظم البلدان.

أولاً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات أثر حجم الإنفاق في قطاع التعليم في التنمية الاقتصادية:

١. دراسة روبرت سولو (R.M.Solow, 1957) (Abiodun, 2011, 22) والتي توصلت إلى أهمية العوامل (المتبقية) في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية غير عوامل رأس المال والعمل ويمثل التعليم والمعرفة والتقدم التكنولوجي (التقني) والأبحاث العلمية الجزء الأكبر منها. وقد توصل إحصائياً من خلال دراسته عن (اقتصاديات الإنتاج الزراعي) التي أجراها عن الاقتصاد الأميركي في الفترة من ١٩٠٩– ١٩٤٩ إلى أن إنتاجية الفرد في الساعة تضاعفت، كما توصل إلى أن العوامل

المتبقية لها دور كبير جداً في زيادة الإنتاج، إذ اتضح أن مساهماتها في زيادة إنتاجية كل ساعة عمل واحدة ٨٧,٥٪ في حين لم يسهم رأس المال المادي إلا بنسبة ١٢,٥٪ من تلك الزيادة (المالكي وعبيد، ٢٠٠٩، ٥).

٢. دراسة جافاد (Javad M. Sadeghi, 1999) توصلت إلى كشف علاقة بين معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية بنمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي GNP في ٩٨ دولة منها دول الأوبك ودول شرق أسيا وتوصل إلى أن العلاقة إيجابية وكانت أقوى بالنسبة للالتحاق بالتعليم الثانوي (Javad M, 1999, 15).

٣. هدفت دراسة البنك الدولي (World Bank, 1998, 217) إلى دراسة مدى مساهمة حجم الإنفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي (قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع الذي يعيشه الفرد) في ٨٣ دولة من الدول النامية خلال الفترة من ١٩٦٠– ١٩٧٧ وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بمعدلات أعلى في حجم الإنفاق لقطاع التعليم وكذلك بمعدلات عمرية أطول لأفرادها.

٤. هدفت دراسة لليونسكو (Unesco, 2003, 16) في الفترة ١٩٥٠– ١٩٥٩ أجريت على إحدى عشرة دولة إلى حساب معاملات الارتباط بين حجم الإنفاق في قطاع التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت إلى أن هناك ارتباطاً بين حجم الإنفاق في قطاع التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥. دراسة غنيمة (غنيمة، ١٩٨٠، ٤٩) توصلت إلى أن هناك أثر لإنفاق قطاع التعليم على النمو الاقتصادي في الوطن العربي، وانتهى غنيمة إلى التشكيك في وجود دور إيجابي للانفاق التعليمي على النمو الاقتصادي على المستوى القومي كماً وكيفاً، فعلى الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي في الوطن العربي إلا إن الدخل القومي العربي ينخفض.

ثانياً: أهمية قياس تأثير قطاع التعليم في النمو الاقتصادي للدول

تزايد الاهتمام بقطاع التعليم وزيادة حجم التخصيص المالي لنشاطه خلال الفترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وترجع زيادة حجم الإنفاق على قطاع التعليم أساساً إلى استمرار التوسع فيه وزيادة أعداد المقبولين بمختلف مستويات التعليم، غير أن مقدار ما تنفقه الدول النامية ومنها الدول العربية مازالت متواضعة بالقياس إلى حاجتها التعليمية، وتبدو الفجوة واسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على قطاع التعليم، ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم (Shindo, 2010, 10).

ويعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس وتلبية احتياجاتها المادية والفنية من مختبرات وملاعب وورش وقرطاسية ،فضلا عن دفع أجور المدرسين والمعلمين والعاملين في الإدارة، مما يعني أن التعليم مشروع مكلِف مادياً ويتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة (عامر، ٢٠١٠، ٨).

كما يعرف الإنفاق على التعليم بأنه الأموال التي تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية. وأن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم هو دور رئيس في الدول النامية، أما في الدول المتقدمة فإن دور الحكومات يقل نسبياً ويظهر دور القطاع الخاص، وتختلف دور الحكومات في هذا الصدد من دولة إلى أخرى (Sandoval, 2012, 19).

ويرى بعض الباحثين أنه يقاس حجم الإنفاق على قطاع التعليم في دولة من الدول يكون على وفق نسبته إلى إجمالي تخصيصات الموازنة العامة، وهذا المقياس ليس سوى مقياس تقريبي لا يصلح في إجراء الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك على وفق اختلاف وتقسيمات الموازنة من دولة لأخرى، وحتى في الدولة الواحدة في

مرحلة زمنية عن مرحلة أخرى، ويرى آخرون أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على قطاع التعليم إلى الدخل القومي.

إن دور قطاع التعليم في النمو الاقتصادي للدول يتمثل في إعداد الطاقات البشرية العاملة والمؤهلة وذات المهارات والخبرات من أخصائيين عمالة وفنيين من أجل المساهمة في مشاركة علمية وعملية تكون حافزاً ومحركاً للتنمية الاقتصادية (Monteils, 2002, 47). ولقطاع التعليم أبعاداً اجتماعية مهمة وحساسة، إذ يعمل على توسيع مدارك الناشئة وتوجيهها الوجهة العلمية السليمة والطموحة ما ينتج عنه تأثيرات في الواقع الاجتماعي، بحيث يؤدي إلى نمو قدرات الإبداع والتمييز، كون هذه القدرات لابد من رعايتها والاهتمام بها في بدايتها من قبل جهاز تعليمي وتربوي متخصص وكفوء (Carree & Thurik, 2005, 40).

كما تأتي أهمية قطاع التعليم من تقريب أبناء المجتمع الواحد من بعضهم بعضاً عن طريق تهذيب السلوك الاجتماعي والتحرر من العادات والتقاليد التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية وتحريك الشعور الوطني العام تجاه المصالح الوطنية العامة، وعلى هذا فإن ارتباط قطاع التعليم بالاقتصاد وثيقاً جداً ويسهم بشكل مؤكد في تحقيق النمو الاقتصادي (Barro, 2009, 7).

إن التعليم كونه احتياجاً فهو في الوقت ذاته استثمار للمتعلم من خلال معرفة حجم الإنفاق والعوائد المتوقعة من الإنفاق والاستثمارات المادية والبشرية لهذا القطاع سواء كان الخاص منها أو الحكومي.

إن مقدار حجم الإنفاق على التعليم والتدريب يعدّ المقياس لجهود الدولة وقدراتها على النهوض بهذا القطاع للنمو الاقتصادي (Frimi, 2012, 28).

ثالثاً: قياس أثر حجم الإنفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي للدول (النموذج المقترح)

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالعلاقة بين حجم الإنفاق في قطاع التعليم والنمو الاقتصادي فقد اعتمدنا النموذج الأتي لتوفر البيانات، يمكن القياس وبيان أثر ذلك بالنموذج والذي يتضمن معادلة النمو الاقتصادي المستخدمة على وفق الآتي:

$$EG = ao+B1INF+B2GS+B3open+B4HC+B5POPG+B6GE$$

إذ إن:

EG: معدل النمو.

INF: معدل التضخم المحلي.

GS: حجم الحكومة.

Open: درجة الانفتاح التجاري.

HC: رأس المال البشري.

POPG: نمو السكان.

GE:حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي.

١- **معدل التضخم المحلي (INF):** معدل التغير السنوي في المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي GDP Implicit Deflator الذي يوضح معدل تغير الأسعار المحلية في الاقتصاد ككل.

ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة مقاساً بالعملة المحلية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقاساً بالعملة المحلية أيضاً، مع ضرب ناتج القسمة في ١٠٠.

٢- **حجم الحكومة (GS):** الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة هذا الإنفاق بالأسعار الثابتة مقاساً بالدولار الأميركي على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مع ضرب ناتج القسمة في ١٠٠.

٣- **درجة الانفتاح التجاري (Open):** مجموع الصادرات والواردات للدولة من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة مقاساً بالدولار الأميركي مقسوماً علىGDP مع ضرب ناتج القسمة في ١٠٠.

٤- **رأس المال البشري (HC):** نسبة إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي في الدولة، وهذه النسبة عبارة عن إجمالي عدد المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي (مجموع البنين والبنات) بغض النظر عن فئة العمر المناسبة لهذه المرحلة من التعليم مقسوماً على عدد السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لمرحلة التعليم المذكورة مع ضرب ناتج القسمة في ١٠٠.

٥- **نمو السكان (POPG):** معدل النمو السكاني للدولة في إجمالي عدد السكان.

٦- **الإنفاق التعليمي (GE):** حجم الإنفاق الحكومي للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: تطبيق النموذج المقترح لعينة من الدول العربية للفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٩)

تم تطبيق النموذج على عينة من الدول العربية وهي كل من (الجزائر، اليمن، المملكة العربية السعودية، مصر، عمان) باستعمال نموذج التحليل الإحصائي لمعادلة النمو الاقتصادي وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لبيان أثر حجم الإنفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي، كما في الجدول (١) الآتي:

جدول (١)

نتائج أنموذج التحليل الإحصائي لمعادلة النمو الاقتصادي

بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S) في دول العينة للمدة ١٩٩٠– ٢٠٠٩

الجزائر

EG	ao	INF	GS	OPEN	HC	POPG	GE	F	R^2	D.W
	28.6 (1.26)	0.0130 (0.25)	-0.763 (-2.04)	0.085 (1.64)	0.158 (0.31)	0.595 (1.54)	0.0156 (0.22)	1.07	33.1	1.0

اليمن

EG	ao	INF	GS	OPEN	HC	POPG	GE	F	R^2	D.W
	-30.2 (-1.61)	0.238 (1.55	0.324 (1.02)	-0.0079 (0.73)	0.154 (0.86)	0.343 (1.62)	-0.936 (-1.40)	0.77	26.3	2.62

السعودية

EG	ao	INF	GS	OPEN	HC	POPG	GE	F	R^2	D.W
	-1.95 (-0.60)	-0.0795 (-1.87)	-0.114 (4.54)	0.775 (1.18)	0.0081 (0.13)	0.0073 (0.17)	0.936 (2.68)	87.1	90.4	1.7

مصر

EG	ao	INF	GS	OPEN	HC	POPG	GE	F	R^2	D.W
	5.86 (0.78)	0.0756 (1.08)	-0.033 (-0.23)	0.0061 (3.24)	0.0142 (0.58)	0.103 (0.40)	0.113 (1.87)	1.15	34.8	1.91

عمان

EG	ao	INF	GS	OPEN	HC	POPG	GE	F	R^2	D.W
	2.7 (0.24)	-0.0269 (-1.49)	0.190 (1.55)	-0.103 (1.13)	0.0547 (0.99)	0.017 (1.07)	0.042 (2.15)	0.86	28	0.1

تشير التقديرات الواردة في الجدول السابق إلى الآتي:

١- أن معدل التضخم كان ذا تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في السعودية وعمان وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، إذ إن الأثر السالب لمعدل التضخم المحلي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتحقق فقط عند المستويات المرتفعة للتضخم، أي كلما ارتفع معدل التضخم أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وظهر معدل التضخم موجباً معنوياً في اليمن والجزائر ومصر.

٢- حجم الحكومة كان موجباً ومعنوياً في النمو الاقتصادي في اليمن وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، وظهر سالباً معنوياً في الجزائر والسعودية وعمان ويرجع السبب في ذلك إلى أن زيادة حجم القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى نقص في حجم القطاع الخاص في هذا النشاط، ولذلك فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وظهر سالباً غير معنوي في مصر.

٣-درجة الانفتاح التجاري كانت ذات تأثيرات معنوية موجبة على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في كل من الجزائر والسعودية ومصر وعمان وهذا يعني أن زيادة درجة الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما ظهر التقدير موجباً غير معنوي في اليمن.

٤- تأثير رأس المال البشري كان موجباً ولكنه غير معنوي في الجزائر واليمن والسعودية ومصر وعمان وهذا يعني أن الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية المكونة للعينة لم يصل بعد إلى المستوى الذي يكون له تأثيراً ملموساً على النمو الاقتصادي.

٥- تأثير نمو السكان كان معنوياً وموجباً على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في الجزائر واليمن وعمان وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى الأثر الموجب للنمو السكاني على وفورات الإنتاج الكبير، إلا إن التأثير كان موجباً على الرغم من عدم معنويته في السعودية ومصر.

٦- أن مقدرات معامل حجم الإنفاق لقطاع التعليم كانت موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في السعودية وعمان ومصر وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تفيد بأن زيادة الإنفاق التعليمي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، إلا إن ذلك التأثير كان سالباً معنوياً في الجزائر واليمن وهذا يعود إلى أن أسلوب الإنفاق الاستثماري على التعليم غير مستغل الاستغلال الأمثل، إذ إن معظمها يكون على النفقات غير المهمة والتي كان من المفروض أن توجه نحو توفير المستلزمات الضرورية للتعليم.

الاستنتاجات:

تضمن البحث تحليل أثر حجم الإنفاق لقطاع التعليم في النمو الاقتصادي للدول، ومن خلال الدراسة التحليلية الوصفية والقياسية توصل البحث إلى أهم الاستنتاجات التي تتلخص فيما يأتي:

١- أن البحث أظهر علاقة تبادلية طردية مباشرة بين حجم الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي في اغلب الدول العربية، أي إن زيادة الإنفاق التعليمي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينتج عنها زيادة في أعداد المدرجين بالتعليم العام، وزيادة أعداد المدرجين بالتعليم العام ينتج عنها وتتطلب وزيادة في الإنفاق التعليمي.

٢- أن نتائج التحليل القياسي أظهرت أن معدل التضخم كان سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في السعودية وعمان وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية. وظهر معدل التضخم موجباً معنوياً في اليمن والجزائر ومصر.

٣- أنه تبين من خلال التحليل أن حجم الحكومة كان موجباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في اليمن وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية وظهر سالباً معنوياً في الجزائر والسعودية وعمان.

٤- أنه تبين أن لدرجة الانفتاح التجاري تأثيرات معنوية موجبة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والسعودية ومصر وعمان وظهر سالباً غير معنوي في مصر.

٥- أن التقديرات أشارت إلى أن تأثير رأس المال البشري كان موجباً ولكنه غير معنوياً في الجزائر واليمن والسعودية ومصر وعمان.

٦- أن التقديرات أشارت إلى أن تأثير نمو السكان كان معنوياً وموجباً على النمو الاقتصادي في الجزائر واليمن وعمان إلا إن التأثير كان موجباً على الرغم من عدم معنويته في السعودية ومصر.

٧- أن التقديرات أظهرت أن مقدرات معامل حجم الإنفاق لقطاع التعليم كانت موجبة ومعنوية في السعودية وعمان ومصر، إلا إن ذلك التأثير كان سالباً معنوياً في الجزائر واليمن.

التوصيات:

على ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات التي تتمثل في:

١- ضرورة الاهتمام بحجم الإنفاق لقطاع التعليم لما له من دور رئيس في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٢- لزوم توجيه حجم الإنفاق لقطاع التعليم لكل المستلزمات المهمة والخاصة بالعملية التعليمية (كالمنهاج، والدورات التدريبية،...الخ) والتقليل من توجيه النفقات للأغراض الأخرى المحسوبة على التعليم.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

١. **عامر، طارق عبد الرءوف محمد (٢٠١٠)، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية).**
Iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/

٢. **عبيد، احمد بن سليمان (٢٠٠٩)، التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية**
faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/cApzA7.pdf.

٣. **غنيمة، محمد متولي (١٩٨٧)، "القيمة الاقتصادية لتعليم المرحلة الابتدائية في البحرين"، مجلة دراسات تربوية، المجلد الثاني، الجزء السادس، القاهرة.**

٤. **هادي، كاظم أموري (١٩٨٨)، طرق الاقتصاد القياسي، ط ١، مطبعة التعليم والبحث العلمي، بغداد.**

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Robert J. Barro (2009), **"Education as Determinant of Economic Growth"**, media. Hoover.org/sites/default/files/document/0817928928-9pdf.
2. Marielle Monteils (2002), **"Education and Economic Growth: Endogenous Growth Theory Test (the French Case)",** hsr-trans.zhsf.uni- koeln.de/hsrretro/docs//artikel/hsr 2002-550.pdf.
3. Martin Carree & Roy Thurik (2005), **"The effect of entrepreneurial activity on national economic growth",** www.indiana.edu/idsspea/papers/issn%2005-1.pdf.
4. N.Abiodun (2011), **"Education and Economic Growth: The Nigerian Experience, Jetems**. Scholarlink research .org/articles/education%20 and %20 economic.
5. Lindsay Sandoval (2012), **"The effect of Education on Brazils Economic Development",** www.american.edu/cas/economics/ejournal/Global-Majority-e.
6. Sadeghi,Javad M (1999), "**TheRelationship of Education to Economic Growth, Across-Country Analysis,** Working Paper Series 9617, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.
7. 7-Yer, Shindo (2010), **"The effect of education subsidies on regional economic growth and disparities in china",** http;//dx.org.tiger.sempertool.dk/10.1016/j.econmod. 2010.04.003.
8. Frimi, olfa & muller, Ghristophe (2012), **"Demographic Transition, education and economic growth in Tunisia",** http//dx.doi.org.tiger.sempertool.dk/10.1016/.ecosys. 2012.04.002.
9. IMF (1999), **International Financial Statistics Yearbook**.
10. World Bank (2004), **World Development Indicators**, Washington, www.worldbank.Org.
11. UNCTAD (2006), **World Investment Report 2005**, UN, New York, USA.